

الثقافة في البرامج الانتخابية لتشريعات 2026 بالمغرب:

دراسة تحليلية في التخطيط
والسياسات العمومية





عبد اللطيف الحاجي
باحث بـ «المصناعات الثقافية والإبداعية» - جامعة ابن طفيل
رئيس جمعية نظرة للتقافة والإعلام

توطئة:

يعرف البرنامج الانتخابي، في الأدبيات السياسية، بكونه تلك الوثيقة التي تتقدم بها الأحزاب خلال المحطات الانتخابية، والتي تجمع بين التعهدات والالتزامات الموجهة إلى الكتلة الناجبة، بهدف استمالة أصواتها وكسب ثقتها. ويتضمن البرنامج الانتخابي «خطة العمل المستقبلية والتي تقارب مجموعة العناوين الرئيسية التي تشكل محور اهتمام الناخبين في الفترة الزمنية التي تخاض فيها الانتخابات»¹. هذه الوظيفة الانتخابية، على أهميتها وحضورها البديهي، إلا أنها لا تشكل السقف الذي تتوقف عنده القيمة التحليلية لهذه الوثيقة. ذلك أنه من منظور تحليل السياسات العمومية، ينظر إلى البرنامج الانتخابي باعتباره نصا سياساتيا بالمعنى الدقيق؛ فهو يكشف عن الكيفية التي يبني بها الحزب تصوره للمشكلة العمومية، وعن الأولويات التي يربتها لمعالجتها، والفئات التي يحددها كمستهدفة بالتدخل، ثم الأدوات التي يعتقد أنها قادرة على إحداث التغيير المنشود. وفضلا عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي للبرامج الانتخابية على نتائج الانتخابات «حيث يلعب البرنامج الانتخابي في الدول المترسخة في العملية الديمقراطية دورا حاسما في توجيه لخيارات الناخبين بالاقتراع إلى حزب ما أو عدمه»²، فإنه «يختلف عن الوعود العادية، كونه خطة عمل استراتيجية للأيام القادمة، وحيث أنه له أهدافا محددة وإطارا زمنيا محددا»³. ومن هذا المنطلق، فإن قراءة البرامج الانتخابية لا ينبغي أن تتوقف عند رصد الوعود أو مقارنة حجمها، وإنما ينبغي أن تتجه نحو تفكيك البنية الداخلية لهذه الوثائق، لفهم التصورات التي تحكمها، والاختيارات التي تترجمها، والآليات التي تقترحها.

ننطلق في هذه الدراسة من إشكالية مركزية تتساءل عن كيفية حضور الثقافة في برامج الأحزاب المغربية للانتخابات التشريعية لسنة 2026، ولا نسعى إلى الاكتفاء، كما قد يحيل التساؤل، إلى رصد الحضور أو الغياب، أو التوقف عند خطابات النوايا التي أصبحت شبه إجماعية حول أهمية الثقافة كحق ورافعة للتنمية، بقدر ما نتطلع إلى تقييم هذا الحضور من زاوية التخطيط الاستراتيجي والسياسات العمومية. ذلك أن الثقافة اليوم، حين تدرج ضمن السياسات العمومية، تحتاج إلى تصور استراتيجي يحدد الأهداف، ويرتب الأولويات، ويضبط الموارد، ويضع المؤشرات للقياس والتقييم. كما أن «الثقافة لا تبدأ ولا تنتهي عند المنتجات الثقافية، بل هي الإطار الذي يتفاعل

1- الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، أهمية البرنامج الانتخابي وانعكاسه على النتائج، بالشراكة مع مؤسسة كونراد أديناور، برنامج حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بيروت: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، 2021)، ص 3.

2- الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، أهمية البرنامج الانتخابي، الصفحة نفسها.

3- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

من خلاله الإنسان مع العالم؛ كما أن القطاع الثقافي هو تلك المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي من خلالها يتم تنظيم تنمية الخبرات الثقافية وتبادلها، في إطار التوزيع الاجتماعي والاقتصادي للعمل»⁴، وهو ما يفرض «ضرورة اضطلاع المجتمع ككل، ولاسيما الفاعلون الثقافيون بأدوارهم في بلورة تصورات واضحة لما ينتظرونه من تدخلات، ويشاركوا بدورهم في القطع مع النظرات التجزئية ذاتها الموروثة عن المقاربة السائدة حتى الآن»⁵.

4 - بونيت عز الدين، «السياسة الثقافية: الفرص الضائعة»، ضمن كتاب جماعي «السياسة الثقافية والتنمية»، تنسيق: عبدالمعز الراشدي - أحمد بلاطي، منشورات: القصبة، ط1: 2023، ص 43.

5 - بونيت عز الدين، سبقت الإشارة إليه، ص 44.

المبحث الأول: الإطار النظري والمنهجي

1-سؤالان منهجيان: لماذا الثقافة؟ ولماذا الأحزاب السياسية؟⁶

لقد ظلت الثقافة، رغم كونها حقا أساسيا ورافعة للتنمية والتماسك والهوية، منذ استقلال المغرب وإلى مطلع السبعينات خارج أولويات المشاريع التنموية والسياسات العامة، وذلك بسبب هيمنة البعدين الاقتصادي والسياسي، وتأجيل المسألة الثقافية وعزلها من سلم الأولويات. وقد ترجم ذلك في هزالة الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة، وغياب تشجيع الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية، وضعف الاقتناع الرسمي بأولوية البعد الثقافي. لكن هذا التهميش لا يعني أن الثقافة قضية ثانوية؛ فهي تشكل اليوم مجالا استراتيجيا للتنمية، ومصدرا لإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل، وركيزة للتنوع الثقافي وتعزيز الوحدة الوطنية. كما أن دستور 2011 كان سباقا إلى مؤسسة الفعل الثقافي، عبر الدعوة إلى إنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، الذي ما يزال مجرد حلم لم يتحقق. وبالتالي فإن دراسة الثقافة في البرامج الانتخابية تكشف عن مدى التزام الأحزاب بهذا الاستحقاق الدستوري والتنموي.

أما لماذا الأحزاب السياسية؟، فذلك أن هذه الأخيرة تعد، في أي مجتمع، من القوات الشرعية للتعبير عن الفئات والطبقات الاجتماعية، وهي منظمات اجتماعية تشكل بنياتها الداخلية ومستوياتها القيادية ولجانها وصحفها نظاما سياسيا واجتماعيا يتفاعل مع بقية النظم. كما أنها تساهم في التشكيل الاجتماعي والثقافي والسياسي، وتعمل على معالجة مختلف القضايا. وبما أنها تتمتع بإمكانية الوصول إلى السلطة وممارستها، فإنها تجسد مواقف رسمية موثقة تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتعبّر عن مشاريعها السياسية من خلال برامج انتخابية تسعى إلى استقطاب المنخرطين والملتفين حولها. ولهذا، فإن الأحزاب تتحمل نصيبا أوفر من مسؤولية تهميش الثقافة أو إبرازها والاستثمار فيها وجعلها في قلب التنمية. وبالتالي، فإن دراسة البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية تمثل المدخل المنهجي الملائم لفهم كيفية بناء المشكلة الثقافية، وترتيب أولوياتها وتحديد فئاتها المستهدفة والأدوات المقترحة لإحداث التغيير.

6 - تم الاستناد في بناء التساولين المنهجين إلى أطروحة «الثقافة في برامج الأحزاب السياسية بالمغرب: أحزاب: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، العدالة والتنمية، الأصالة والمعاصرة، تحديدا»، من إعداد الطالب الباحثة: محسن أفطيط، تحت إشراف الدكتور: أحمد شراك، جامعة محمد بن عبد الله بفس، السنة الجامعية 2019-2020.

2-الإطار التحليلي: مؤشرات تقييم الثقافة كسياسة عمومية

سنعتمد في تقييم حضور الثقافة في البرامج الحزبية المدروسة كسياسة عمومية على مؤشرات مستمدة من أدبيات تحليل السياسات العمومية، فالتخطيط الثقافي مثلا «يرتبط بمفهوم التخطيط العمومي الحديث القائم على العقلنة وترشيد القرار، كما بلوره ماكس فيبر في تحليله للدولة الحديثة بوصفها جهازا عقلانيا-قانونيا يقوم على التنظيم والتوقع المسبق. فإدماج الثقافة في المخططات الوطنية للتنمية يعكس تحولها من نشاط هامشي إلى مكون هيكلي في السياسات العامة»⁷. ولأن الأمر يتعلق ببرامج انتخابية، تعلن عن خططها المستقبلية في القطاع الثقافي، الذي يستمتع بخصوصية رمزية، ولكنه يظل قطاعا عموميا، فإن «التخطيط يشكل الأداة التي تضمن اتساق السياسات الثقافية واستدامتها؛ لأنه يؤسس لرؤية واضحة، وأهداف قابلة للقياس، وآليات للتنفيذ والتقييم. وبهذا المعنى، يصبح التخطيط شرطا ضروريا لتحويل الثقافة إلى سياسة عمومية فعالة، مدمجة في النموذج التنموي الوطني، وقادرة على الاستجابة لتحديات المجتمع المعاصر»⁸.

من هذا المنطلق، فإن المؤشرات التي تعتمدها الدراسة تتمثل فيما يلي:

- مؤشرات التخطيط الاستراتيجي: وجود استراتيجية وطنية للثقافة بأجال محددة، وترتيب الأولويات، وتحديد الفئات المستهدفة، والترابط مع باقي القطاعات؛
- مؤشرات الموارد المالية: الميزانية المخصصة للثقافة (بالأرقام)، ومصادر التمويل، وآلية الصرف؛
- مؤشرات البنيات التحتية: عدد المؤسسات الثقافية المبرمجة، والتوزيع المجالي، والجدولة الزمنية؛
- مؤشرات التشغيل والاقتصاد: عدد مناصب الشغل المتوقعة في القطاع الثقافي، ومساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، والصناعات الثقافية المستهدفة؛
- مؤشرات الحقوق الثقافية: الحق في الثقافة، وحرية الإبداع، وحقوق الفنانين، والتعدد اللغوي؛
- مؤشرات الحكامة: آليات المتابعة والتقييم، والشفافية، والشراكة.

7 - العلمي محمد، «من التدبير الثقافي إلى الحكامة: مقاربات نظرية ونماذج دولية (نحو بناء نموذج مغربي)»، مؤسسة الموجة الثقافية - المغرب، ط1: 2026، ص 77.

8 - العلمي محمد، سبقت الإشارة إليه، ص 78.

المبحث الثاني: تحليل برامج الأحزاب السياسية المغربية 2026 وفق مؤشرات السياسة العمومية

يعد الخطاب الحزبي، المتجسد في البرامج الانتخابية، المرآة العاكسة لأولويات الفاعل السياسي وتمثلاته للسياسات العمومية. وانتقالا من التنظير إلى التطبيق، نخصص هذا المبحث لدراسة وتحليل برامج الأحزاب السياسية المغربية لسنة 2026، وذلك بهدف تفكيك بنيتها ورصد موقع قطاع الثقافة فيها كمؤشر دال على فلسفة هذه الأحزاب في التعاطي مع السياسة العمومية. ولأن الموضوع يتطلب مقاربة صارمة تتجاوز الانطباعات الذاتية، فإننا سنعمد في هذه الدراسة إلى الاعتماد على تقنية تحليل المضمون كأداة منهجية أساسية.

إن اختيارنا لتقنية تحليل المضمون يستند إلى الإرث النظري والتطبيقي لهذا المنهج؛ فكما يشير برلسون (Berelson) في تعريفه الكلاسيكي عام 1952، فإن تحليل المضمون هو «تقنية بحث تستهدف الوصف الموضوعي والمنهجي والمنظم للمحتوى الظاهر للاتصال». وهو ما يتطور ليشمل، وفق لورانس باردن (Laurence Bardin) «مجموعة من تقنيات تحليل التواصل، تسعى من خلال مجموعة من الأساليب النسقية والموضوعية إلى وصف محتوى الرسائل بهدف الوصول إلى مؤشرات (كمية أو غير كمية) تسمح بالاستنباط المنطقي لمعارف تتعلق بظروف إنتاج/ تلقي متغيرات مستنتجة من هذه الرسائل».⁹

وتأسيسا على ما سبق، تعد تقنية تحليل المضمون الأداة الأفيد في دراستنا هذه لعدة اعتبارات منهجية وعلمية، تتمثل في الموضوعية وتحديد الذاتية، والجمع بين الكمي والكيفي ثم تحويل الخطاب إلى بيانات قابلة للقياس...

وعليه، سيسعى هذا المبحث، إلى الإجابة عن إشكالية مركزية: إلى أي حد تترجم البرامج الانتخابية لسنة 2026 الثقافة كحق دستوري وقطاع عمومي استراتيجي؟ وما هي الفجوات البنيوية والمالية التي تعترى هذه البرامج؟ وكيف تعكس أولويات هذه الأحزاب في سياق التحضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة؟

1- الموقع البنيوي للثقافة: من المحور المستقل إلى الغياب

تتفاوت البرامج الانتخابية في موقعها للثقافة ضمن بنيتها العامة. ويمكن تصنيفها إلى أربعة أنماط:

9 - أنطيط محسن، «الثقافة في برامج الأحزاب السياسية بالمغرب: أحزاب: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، العدالة والتنمية، الأصالة والمعاصرة، تديدا»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، تحت إشراف الدكتور: أحمد زركاء، السنة الجامعية 2019-2020، ص 26.

النمط الأول: تأتي الثقافة كمحور مستقل. ونجد هذا النمط حاضرا عند ثلاثة أحزاب؛ حزب التقدم والاشتراكية، الذي يخصص للثقافة المحور الفرعي 1.4 ضمن محور التنمية البشرية؛ وتحالف اليسار، الذي يخصص للثقافة الفصل التاسع عشر من المحور الثالث (مجتمع الكرامة والعدالة الاجتماعية) تحت عنوان «التحرر الثقافي واللغوي»؛ ثم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي يخصص للثقافة محورا ضمن الشق الاجتماعي-الهوياتي تحت عنوان «ثقافة حية وهوية مفتوحة». يعكس هذا الاختيار اعترافا لدى هذه الأحزاب بالثقافة كقطاع عمومي قائم بذاته، له خصوصيته وبرامجه وميزانيته.

النمط الثاني: يدرج الثقافة كبند داخل محور الهوية. ونجد هذا النمط حاضرا لدى حزب العدالة والتنمية، حيث تدرج الثقافة في البند الثامن من المحور الأول (الهوية والأسرة والقيم) تحت عنوان «النهوض بالثقافة والإعلام والقيم». وهو ما يعكس رؤية للثقافة كامتداد للهوية وأداة لترسيخ القيم لا كقطاع مستقل.

النمط الثالث: الثقافة العرضانية. يتبنى هذا النمط كل من حزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية؛ فحزب الاستقلال لا يخصص محورا خاصا بالثقافة، وإنما تظهر، في برنامجه، بشكل عرضاني ضمن محور القيم والأسرة (عبر اللغة والهوية)، ومحور المرفق العمومي (عبر المدرسة والتربية)، ومحور السيادة الاستراتيجية (عبر الإعلام والمعلومة). أما حزب الحركة الشعبية فالثقافة عنده تتوزع على محورين: الأمازيغية (المحور التاسع) والأسرة والقيم (المحور العاشر)، مع حضور عرضاني في محاور الشباب والسكن والمدن.

النمط الرابع: الغياب. ونجد حضورا لهذا النمط لدى كل من حزب التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة؛ فالتجمع الوطني للأحرار لا يخصص أي موقع للثقافة، لا باعتبارها قطاعا ولا محورا ولا حتى التطرق إليها من منطلق التنويه أو الحق. أما الأصالة والمعاصرة فلا يخصص للثقافة أي محور، والالتزام الوحيد المرتبط بالثقافة هو الأمازيغية (الالتزام 16) بـ2 مليار درهم.

ومن اللافت أن أحزاب التحالف الحكومي السابق (التجمع الوطني، الاستقلال، الأصالة والمعاصرة) هي الأضعف في التعاطي مع الثقافة. بل إن الأصالة والمعاصرة، الذي كان يسير وزارة الشباب والثقافة والتواصل، لا يتضمن برنامجاً أي التزام بشأن النهوض بالثقافة والفنون. هذه المفارقة تطرح سؤالاً جوهرياً: كيف يمكن لحزب أن يدير قطاعاً حيوياً لمدة خمس سنوات، ثم لا يقدم أي التزام انتخابي بشأنه؟¹⁰

2- التخطيط الميزانياتي: من الأرقام المفصلة إلى الغياب

يتضح، ضمن هذا المحور، تفاوتاً كبيراً في البرامج؛ يمكننا أن نرصد بأن حزب التقدم والاشتراكية هو الأكثر تفصيلاً في هذا الجانب، حيث يخصص 20 مليار درهم على 5 سنوات، موزعة على 10 التزامات: 8 مليارات لرفع التمويلات، 3 مليارات للبنيات التحتية، 1.5 مليار للتربية الفنية، 1.1 مليار للكتاب والقراءة، 1.6 مليار للصناعات الثقافية، 2 مليار للتراث، 0.5 مليار للدبلوماسية الثقافية، 0.3 مليار للحكامة الثقافية. في حين، نجد بأن تحالف اليسار يتبنى مقاربة مختلفة، حيث يقترح رفع ميزانية الثقافة إلى 1% من الميزانية العامة في أفق 2031 (مقابل أقل من 0.3% اليوم)، دون تحديد المبلغ الدقيق. هذا النمط يعكس مقاربة تركز على الاندماج في الميزانية العامة والربط بالعدالة الاجتماعية، لكنه لا يقدم تفصيلاً بالمبلغ أو التوزيع. أما حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فيقترح الرفع التدريجي لميزانية الثقافة إلى 2 %، وهي نسبة متفائلة جداً، إن لم تكن غير واقعية، خصوصاً أمام غياب الجدولة المالية التفصيلية الذي يظل ثغرة في معظم البرامج. في حين أن باقي الأحزاب لا تقدم أي تقدير مالي لمحور الثقافة، باستثناء 2 مليار درهم للأمازيغية عند الأصالة والمعاصرة، مما يصعب التقييم والمحاسبة.

وهكذا، يتبين أن التخطيط الميزانياتي غائب، بشكل شبه كلي، من برامج أحزاب التحالف الحكومي السابق وبعض أحزاب المعارضة، في حين أن أحزاب المعارضة (التقدم والاشتراكية، تحالف اليسار، الاتحاد الاشتراكي) هي الأكثر تفصيلاً، وبدرجات متفاوتة.

10 - لابد من الإشارة إلى أن ما تمت دراسته وتحليله يخص ما تم نشره بالموقع الإلكتروني باعتباره برنامجاً يتضمن 5 مواثيق تشكل أولويات البرنامج و20 التزاماً قابلاً للتطبيق والتتبع، ولم نتكهن من الوصول إلى البرنامج مفصلاً كما تم مع باقي الأحزاب المدروسة، لكننا ارتأينا أن حزباً كان على رأس وزارة الثقافة خلال الولاية الحكومية السابقة لابد أن تكون الثقافة ضمن أولوياته الخمس موضوع المواثيق.

3- البنيات التحتية والعدالة المجالية

تتفاوت البرامج في التزاماتها المتعلقة بالبنيات التحتية الثقافية؛ حيث يلتزم حزب التقدم والاشتراكية ببناء 400 فضاء ثقافي جديد (منها 100 فضاء متعدد الوظائف في المراكز القروية الناشئة)، وإعادة تأهيل 100% من البنيات المغلقة، وتطوير فضاءات ثقافية متنقلة. وهذا يعني 80 فضاء في السنة، وهي وتيرة متواضعة مقارنة بالحاجيات.

أما تحالف اليسار فيلتزم بمكتبة ومركز ثقافي عمومي مجاني في كل جماعة، وشبكة قاعات سينما عمومية، وفضاء للعروض في كل إقليم. وهو التزام قوي من حيث المبدأ، لكنه يفتقر إلى الجدولة الزمنية.

نجد أن الاتحاد الاشتراكي يقترح برنامج «الثقافة في كل جهة» لإحداث وتجديد القاعات السينمائية والمسارح والمكتبات ودور الثقافة في جميع الأقاليم والجهات، دون أرقام محددة. في حين يقترح حزب العدالة والتنمية تأهيل دور الشباب والمراكز الثقافية، عبر إعادة فتح وإعادة تأهيل المؤسسات المغلقة، خصوصا في الجماعات الصغيرة. أما حزب الحركة الشعبية فيلتزم في الإجراء 33 بـ «تطوير البنيات الرياضية والثقافية وتجهيزها» في إطار تحويل دور الشباب والفضاءات العمومية إلى قاطرة للتنمية، وفي الإجراء 45 بـ «توفير المرافق الثقافية والرياضية والترفيهية داخل الأحياء»، دون أرقام محددة.

أما أحزاب: الاستقلال، التجمع الوطني، والأصالة والمعاصرة لا يقدمون أي التزام بالبنيات التحتية الثقافية.

وهكذا، تظل العدالة المجالية في التجهيزات الثقافية حاضرة في خطاب أحزاب المعارضة لكنها غائبة من برامج أحزاب التحالف الحكومي السابق.

4- الحقوق الثقافية ووضع الفنانين

يعد وضع الفنانين والمبدعين من أبرز المؤشرات على جدية البرنامج في التعاطي مع الثقافة كحق، ويعكس فهما ميدانيا للتحديات الكبرى التي يطرحها تدبير القطاع الثقافي، وفي هذا الإطار يمكننا ترتيب تعاطي الأحزاب السياسية مع هذا المعطى وفق درجة الإعلان عن النوايا بهذا الخصوص، حيث نجد أن تحالف اليسار هو الأكثر تقدما في

هذا المجال، فنجد أنه يلتزم بوضع اجتماعي كامل للفنانين: تفعيل كامل للتغطية الصحية والتقاعد، عقود نموذجية، حد أدنى للأجر في القطاع الفني، وحماية حقوق المؤلف وتحديث المكتب المغربي لحقوق المؤلفين. كما يلتزم بالشفافية في دعم الإبداع: لجان مستقلة، معايير منشورة، نشر إلزامي للوائح المستفيدين والمبالغ، وإنهاء منطق الريع في دعم المهرجانات.

ثم حزب التقدم والاشتراكية الذي يلتزم بحماية المبدعين وتحديث وضعيتهم، لا سيما باعتماد قانون حول وضعية/نظام الفنان، متأقلم مع رهان الرقميات والذكاء الاصطناعي، وإقرار فعلي لتغطية اجتماعية مخصصة للفنانين.

فالاتحاد الاشتراكي الذي يلتزم بحقوق المؤلف والفنانين، لكنه لا يتضمن صراحة تغطية اجتماعية للفنانين (تقاعد، صحة)، على عكس برامج أخرى.

وبعكس الأحزاب السابقة، نجد أن حزب العدالة والتنمية، حزب الاستقلال، التجمع الوطني، الأصالة والمعاصرة، والحركة الشعبية لا يذكرون الفنانين ووضعهم الاجتماعي بشكل نهائي.

وهكذا، يتبين أن الحقوق الثقافية غائبة عن برامج أحزاب التحالف الحكومي السابق وبعض أحزاب المعارضة، وحاضرة بقوة في برامج أحزاب المعارضة خصوصا ذات التوجه اليساري.

5- الصناعات الثقافية والتشغيل

يعد التشغيل في الصناعات الثقافية من أبرز المؤشرات على التعاطي الاقتصادي مع الثقافة. وفي هذا الإطار، نجد أن حزب التقدم والاشتراكية يلتزم بهيكلية الصناعات الثقافية والإبداعية عبر إنشاء أقطاب جهوية موضوعاتية ومرافقة 1000 مقالة ثقافية خلال الولاية، وإنشاء 12 مدينة للإبداع الجهوي، وإحداث صندوق استثمار للصناعات الثقافية والإبداعية. أما تحالف اليسار فيلتزم بدعم السينما والموسيقى والنشر والألعاب الرقمية كقطاعات اقتصادية مشغلة، وتوفير تمويلات ومحفزات هيكلية للمؤسسات الثقافية الصغرى والمتوسطة لكسر تمركز الإنتاج في يد فئات محدودة. ويقترح حزب الاتحاد الاشتراكي إعداد استراتيجية وطنية للصناعات الثقافية والإبداعية تشمل السينما، والموسيقى، والنشر، والألعاب الإلكترونية، والتصميم، والفنون الرقمية، وإنشاء مناطق للأنشطة الثقافية والإبداعية داخل الجهات الكبرى.

وعلى المنوال نفسه، يلتزم حزب الحركة الشعبية في الإجراء 54 بـ«بناء صناعة ثقافية مغربية تجعل الثقافة رافعة للتنمية»، عبر إطلاق استراتيجية وطنية للصناعات الثقافية والإبداعية، ودعم الإنتاج السينمائي والسمعي البصري، وتشجيع الصناعات الثقافية والرقمية، وتطوير المسارح والمتاحف والمكتبات. كما يلتزم في الإجراء 48 بتحويل الأمازيغية إلى رافعة للاقتصاد الثقافي والسياحي والإبداعي.

في حين نجد أن حزب العدالة والتنمية، حزب الاستقلال، التجمع الوطني، والأصالة والمعاصرة لا يتطرقون إلى الصناعات الثقافية كقطاع اقتصادي مشغل. والأكثر من ذلك، نجد أن الأصالة والمعاصرة، في توزيعه للمليون منصب شغل ضمن التزاماته القابلة للتطبيق والتتبع، لا يخصص أي منصب للثقافة، ويركز على المونديال (360 ألف)، والخدمات الرقمية (270 ألف)، والصناعة (250 ألف)، والفلاحة (80 ألف)، والرياضة (40 ألف). وهذا الغياب ليس تفصيلا تقنيا، بقدر ما هو مؤشر على ترتيب الأولويات: الأولوية للاقتصاد والاجتماع، أما الثقافة فلا مكان لها في معادلة التشغيل.

6- اللغة والهوية والأمازيغية

يحضر البعد اللغوي والهوياتي في أغلب البرامج، لكن بدرجات متفاوتة، مع التركيز على الأمازيغية عند كل الأحزاب، ما عدا إشارة طفيفة لدى حزب الاستقلال للغة العربية، وفي هذا السياق يتبنى تحالف اليسار مقاربة حقوقية للأمازيغية، مع جدولة ملزمة لتفعيل الطابع الرسمي عبر تعميمها في الأوراق النقدية وجواز السفر والبطاقة الوطنية، وتعميم تدريسها في جميع المستويات في أفق 2031، وإدماجها في الإدارة والقضاء والصحة، وإدماجها في الفضاء الرقمي بحروف تيفيناغ، وتفعيل صندوق FOMAP¹¹.

أما حزب الاتحاد الاشتراكي فيلتزم بالتسريع في التفعيل الكامل للطابع الرسمي للغة الأمازيغية وفق مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي، وتعميم تدريسها تدريجيا في جميع مستويات التعليم، وتعزيز حضورها في الإدارة والجماعات الترابية والمرافق والخدمات العمومية. ويذكر حزب التقدم والاشتراكية الأمازيغية كقضية ثقافية وحقوقية، مع التركيز على تشجيع الإبداع الفني والثقافي الأمازيغي، وإرساء آلية دائمة للتشاور مع الجمعيات الأمازيغية.

11- صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية في المغرب.

نجد، ضمن نفس المحور، بأن حزب الحركة الشعبية يخصص محورا كاملا للأمازيغية (المحور التاسع) بـ4 إجراءات: تحويل الأمازيغية إلى رافعة للاقتصاد الثقافي والسياحي والإبداعي والإعلامي (الإجراء 48)، والتعجيل بالتفعيل الكامل للطابع الرسمي (الإجراء 49)، والتعجيل بإخراج المخططات القطاعية (الإجراء 50)، وإدماج الأمازيغية في برامج التخطيط التنموي (الإجراء 51). وهذا هو الحضور الأقوى للأمازيغية بين جميع البرامج التي حللناها. أما حزب الاستقلال فيقترح تعزيز اللغة العربية وتنمية استعمالها، وتسريع أجراة القانون-الإطار حول الأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات، وتعزيز حضور الأمازيغية في مختلف مجالات الحياة العامة. في حين لا يذكر حزب العدالة والتنمية الأمازيغية ضمن محور الثقافة، رغم ورودها في التعليم والإعلام، وحزب التجمع الوطني للأحرار كذلك لا يتطرق إليها، رغم أن حملته خلال انتخابات 2021 جعلت الأمازيغية محور اهتمامها في الجانب الثقافي. أما حزب الأصالة والمعاصرة فيخصص للأمازيغية 2 مليار درهم، مع دعم استعمالها في الفضاء الرقمي وتعزيز حضورها في الإدارة والتعليم.

وهكذا، يتبين أن الأمازيغية حاضرة بقوة في برامج أحزاب المعارضة (تحالف اليسار، الاتحاد الاشتراكي، التقدم والاشتراكية) وفي برنامج الأصالة والمعاصرة والحركة الشعبية، لكنها غائبة من برنامج التجمع الوطني للأحرار والعدالة والتنمية.

7- الإعلام والمحتوى الرقمي

يحضر الإعلام في بعض البرامج كبعد من أبعاد السياسة الثقافية؛ فنجد أن حزب العدالة والتنمية يخصص حيزا مهما له، من خلال اقتراحه تطوير موقع الإعلام العمومي في النهوض بالهوية الوطنية، وإحداث مرصد وطني للمضامين الرقمية يرصد المحتويات الضارة ويصدر توصيات حول حماية القاصرين والإدمان الرقمي وخطاب الكراهية والتضليل الإعلامي، وإدراج التربية على التعامل النقدي مع الإعلام والمنصات الرقمية في المناهج. ويلتزم تحالف اليسار باستقلالية الإعلام العمومي: مجلس إدارة تعددي، تعيين المسؤولين وفق معايير مهنية شفافة، دفتر حملات ملزم بالتعددية، مجلس تحرير مستقل، وضمان ولوج متكافئ لكل التيارات الفكرية. كما يلتزم بتقوية الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وتوسيع صلاحياتها لتشمل المنصات الرقمية. ويركز حزب التقدم والاشتراكية على الدبلوماسية الثقافية، مع ترجمة 500 عمل/سنة، وتنظيم

فصول ثقافية مغربية في العواصم الكبرى، ودعم الإنتاجات المشتركة الدولية. كما يقترح حزب الاستقلال احتراماً تاماً لحرية الصحافة والتعبير، وتعميم النشر الاستباقي للمعطيات العمومية، وإدماج التربية على الإعلام والمعلومة في المناهج الدراسية، وإحداث آلية لرصد ونشر تقارير موثوقة حول حملات التخريب ذات المصدر الأجنبي. ويلتزم حزب الحركة الشعبية في الإجراء 54 بـ «تشجيع إنتاج محتوى رقمي هادف وذي جودة، وتعزيز حضور الثقافة المغربية في الفضاء الرقمي، بما يساهم في مواجهة انتشار التفاهة والمحتويات التي تسيء إلى الذوق العام»، أما الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة لا يذكرون الإعلام في محور الثقافة.

ويبدو أن إدراج الإعلام والمحتوى الرقمي لدى بعض الأحزاب، ضمن محور الثقافة، ينطلق من الاختيار الحكومي السابق، الذي جمع الثقافة والإعلام ضمن وزارة واحدة بقطاعات.

8- الحكامة والشفافية والتتبع

تعد آليات التتبع والتقييم من أبرز المؤشرات التي تبرز جدية الخطط والنوايا المعلنة، ولا يمكن تصور خطة بدون مخطط لتتبع تنزيلها وتقييمها بشكل مستمر، ويؤكد مجموعة من الباحثين بأن هذه الثغرة لازمت حقل الثقافة ضمن السياسات العمومية بالمغرب دائما «فلحد اليوم، وبالرغم من مرور أكثر من عقدين على أقدم تصريح حكومي (...)، لم ينعقد أي محفل، معلن أو غير معلن، لتقويم السياسات الثقافية التي انتهجت خلال هذه السنوات، ولم تدع أي جهة لعقد هذا المحفل. وهذا يعني، في المعايير المتعارف عليها في تحليل السياسات، شيئاً واحداً، هو أنه لم تكن هناك سياسات ثقافية بالمعنى الدقيق للعبارة»¹².

من خلال رصدنا للآليات المقترحة للتتبع والتقييم، نجد أن حزب التقدم والاشتراكية يقترح إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية¹³، ومنصة رقمية للمعلومات والمضامين الثقافية، ولجنة دائمة للتنسيق بين الوزارات، ومرصد للصناعات الثقافية والإبداعية مكلف بنشر إحصائيات دورية وتقرير تقييمي سنوي للسياسات الثقافية. أما

12 - بونيت عز الدين، «السياسة الثقافية: الفرص الضائعة»، سبقت الإشارة إليه، ص 35.

13 - المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية لا يزال مؤسسة معطلة ولم يتم إخراجها فعلياً إلى حيز الوجود حتى الآن، على الرغم من مرور سنوات طويلة على النص عليه في دستور 2011 (الفصل 5)، وصدر قانونه التنظيمي رقم 04-16 بالجريدة الرسمية في مارس 2020، وظلت جميع البرامج الانتخابية للأحزاب المغربية (2016-2021) تتحدث عن نية تفعيله.

تحالف اليسار فيلتزم بالشفافية في دعم الإبداع، عبر: لجان مستقلة، معايير منشورة، نشر إلزامي للوائح المستفيدين والمبالغ، وإنهاء منطق الريع في دعم المهرجانات والبرامج الثقافية.

حزب العدالة والتنمية، ورغم غياب رؤية للحكمة شاملة بخصوص القطاع الثقافي، يقترح إحداث مرصد وطني للمضامين الرقمية (كما أشرنا في محور الإعلام)، وهو آلية رقابية ذات طابع تكنولوجي-ثقافي.

ويقترح حزب الاستقلال إحداث آلية لرصد ونشر تقارير موثوقة حول حملات التخريب ذات المصدر الأجنبي، وهو شكل من أشكال الحكمة السيادية المرتبطة بالمجال الإعلامي والثقافي.

في حين باقي الأحزاب (الاتحاد الاشتراكي، الحركة الشعبية، التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة)، فلا تتضمن برامجها أي إشارة صريحة إلى آليات الحكمة الثقافية، أو الشفافية في التدبير، أو التتبع والتقييم للسياسات الثقافية.

وهكذا، يتبين أن الحكمة والشفافية والتتبع في القطاع الثقافي تشكل نقطة تفوق واضحة لبرامج أحزاب المعارضة، وخاصة تحالف اليسار وحزب التقدم والاشتراكية اللذين قدما مقترحات مؤسساتية دقيقة (مرصد، منصات رقمية، لجان مستقلة، نشر اللوائح). في المقابل، تغيب هذه الآليات تماما عن برامج أحزاب التحالف الحكومي السابق (التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة)، مما يعكس غياب رؤية مؤسساتية واضحة للقطاع الثقافي لديهم، واعتبارهم إياه قطاعا ثانويا لا يحتاج إلى هياكل تتبع وتقييم، على عكس ما يفرضه دستور 2011 ومتطلبات الحكمة الجيدة.

خلاصات وتركييب:

حاولنا، من خلال هذه الدراسة، مساءلة حضور الثقافة في برامج بعض الأحزاب السياسية المغربية للانتخابات التشريعية لسنة 2026، وتحديدًا من زاوية التخطيط الاستراتيجي والسياسات العمومية. ويمكن القول، على سبيل الختم، أن التحليل المفصل لهذه البرامج، كشف عن جملة من الملاحظات ووصل إلى بعض الخلاصات التي تستحق التوقف عندها، لأجل رسم آفاق للنقاش حول مستقبل الثقافة بوصفها سياسة عمومية.

لقد أظهرت التحليلات أن الثقافة حاضرة في معظم البرامج، لكن بدرجات وأنماط متفاوتة؛ غير أن هذا الحضور لا يرقى، في أغلب الحالات، إلى مستوى السياسة العمومية المندمجة. فالخطاب الثقافي يظل في كثير من الأحيان خطاب نوايا، يفقر إلى التحديد والقياس والجدولة، مما يجعل الثقافة أقرب إلى «القطاع اليتيم» في البرامج الحزبية. وتزداد هذه الملاحظة وضوحًا عند مقارنة أداء الأحزاب، حيث تبرز فجوة واضحة بين أحزاب المعارضة، وخاصة ذات التوجه اليساري (التقدم والاشتراكية، تحالف اليسار، الاتحاد الاشتراكي)، التي كانت الأكثر تفصيلًا والتزامًا في القطاع الثقافي، وبين أحزاب التحالف الحكومي السابق (التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، الاستقلال)، التي غابت الثقافة بشكل شبه كلي من برامجها، مما يطرح سؤالًا جوهريًا حول جدية هذه الأحزاب في التعاطي مع قطاع حيوي.

ومن أبرز المفارقات التي كشفتها الدراسة، أن حزب الأصالة والمعاصرة، الذي كان يسير وزارة الشباب والثقافة والتواصل، لا تدرج الثقافة في برنامجه ضمن الأولويات الخمس التي أعلن عنها، ولا يخصص أي منصب شغل للقطاع الثقافي ضمن مليون منصب وعد بها. هذه المفارقة تكشف عن خلل عميق في العلاقة بين المسؤولية الحكومية والالتزام الانتخابي، وعن نظرة دونية للقطاع الثقافي لا تترجمه إلى أرقام وإجراءات قابلة للقياس. ويظل التخطيط الميزانياتي، في هذا السياق، أبرز مؤشر على جدية الالتزام؛ وقد أظهرت الدراسة أن معظم الأحزاب لا تقدم أرقامًا أو ميزانيات محددة للقطاع الثقافي، باستثناء حزب التقدم والاشتراكية وبدرجة أقل تحالف اليسار والاتحاد الاشتراكي، مما يجعل الثقافة في موقع ضعف ضمن أية مفاوضات محتملة لتشكيل الحكومة من بين الأحزاب التي ستشكل التحالف الحكومي المقبل.

وإذا كان وضع الفنانين والمبدعين يعد اختبارًا حقيقيًا لجدية البرامج في التعاطي مع

الثقافة كحق، فإن الدراسة بينت أن معظم الأحزاب لا تذكر الفنانين ووضعهم الاجتماعي. ومن الملاحظات اللافتة أيضا أن الأمازيغية تحضر بقوة في معظم البرامج، بينما تغيب الثقافة كقطاع، مما يعني أن البعد الهوياتي-اللغوي يتقدم على البعد الثقافي-القطاعي، ويعكس نظرة تجزئية للثقافة. ويضاف إلى ذلك غياب آليات الحماية والتتبع عن معظم البرامج، باستثناء مقترحات حزب التقدم والاشتراكية وتحالف اليسار، مما يجعل من الصعب تقييم ومساءلة السياسات الثقافية المستقبلية. ورغم أن دستور 2011 نص على إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، ورغم مرور أكثر من عقد، لا يزال هذا المجلس حبرا على ورق، مما يؤكد أن الثقافة تعاني من فجوة بين النص الدستوري والممارسة السياسية.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى ملاحظة دقيقة تتعلق بالتشريع؛ إذ يكاد يكون غائبا عن جل البرامج باستثناء إشارات محدودة جدا، مثل التزام حزب التقدم والاشتراكية بسن قانون خاص بوضعية الفنان متأقلم مع رهان الرقميات والذكاء الاصطناعي، وهو ما يعني أن معظم الأحزاب لا تتعامل مع الثقافة كمجال يحتاج إلى ترسانة قانونية وتشريعية، بل تكتفي بإجراءات إدارية أو مالية. وهذا الغياب التشريعي لا يمكن النظر إليه كتفصيل تقني، وإنما باعتباره مؤشرا على ضعف الوعي بضرورة تأطير القطاع الثقافي قانونيا، خصوصا في مجالات حماية حقوق المؤلف، وتنظيم المهن الفنية، وضبط الصناعات الثقافية.

وهكذا، يمكن القول إن الثقافة لا تزال قطاعا هامشيا في الحملات الانتخابية، ولا تشكل قضية تعبئة حقيقية، في ظل هيمنة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن معظم البرامج تفتقر إلى أدوات مبتكرة في التعاطي مع الثقافة، مثل الصناعات الإبداعية والرقمنة والذكاء الاصطناعي، ويظل الربط بين الثقافة والتعليم والصحة والاقتصاد غائبا في معظمها. وهذه الملاحظات، مجتمعة، تطرح سؤالا مركزيا حول إمكانية تحويل الثقافة إلى سياسة عمومية حقيقية في المغرب، وهو رهان يتطلب ليس فقط إرادة سياسية، وإنما أيضا تصورا استراتيجيا مندمجا، وتشريعا ملائما، وآليات للحماية والتتبع، وهو ما لا تزال البرامج الحزبية المدروسة بعيدة عنه في أغلبها.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع النظرية

- الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، أهمية البرنامج الانتخابي وانعكاسه على النتائج، بالشراكة مع مؤسسة كونراد أديناور، برنامج حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بيروت: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، 2021.
- بونيت، عز الدين، السياسة الثقافية: الفرص الضائعة، ضمن كتاب جماعي بعنوان: السياسة الثقافية والتنمية، تنسيق: عبدالعزيز الراشدي - أحمد بلاطي. منشورات: القصبة، ط1: 2023.
- العلمي، محمد، من التدبير الثقافي إلى الحكامة: مقاربات نظرية ونماذج دولية (نحو بناء نموذج مغربي). مؤسسة الموجة الثقافية - المغرب، ط1: 2026.
- أفطيط، محسن، الثقافة في برامج الأحزاب السياسية بالمغرب؛ أحزاب: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، العدالة والتنمية، الأصالة والمعاصرة، تحديدا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، تحت إشراف الدكتور: أحمد شراك، السنة الجامعية 2019-2020.

ثانيا: البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية المغربية

- حزب التقدم والاشتراكية، نزعمو كاملين: برنامج الحكومة 2027-2031، البرنامج الانتخابي لسنة 2026.
- تحالف اليسار (حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد)، الكرامة أولا: من أجل مغرب ديمقراطي، منتج، وعادل، البرنامج السياسي والانتخابي 2026-2031، البرنامج الانتخابي لسنة 2026.
- التجمع الوطني للأحرار، كرامة وفرص للجميع: برنامج الأحرار 2026-2031، البرنامج الانتخابي لسنة 2026.

- حزب الاستقلال، وطني مستقبلي، البرنامج الانتخابي لسنة 2026.
- حزب العدالة والتنمية، من أجل تحقيق كرامة المواطن، البرنامج الانتخابي لسنة 2026.
- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من أجل التنمية العادلة والعيش الكريم، البرنامج الانتخابي لسنة 2026.
- حزب الحركة الشعبية، التعاقد الحركي: جا الوقت لتعاقد مجتمعي جديد، البرنامج الانتخابي لسنة 2026.
- حزب الأصالة والمعاصرة، من أجل تغيير المسار. كلمة واحدة، <https://pam.ma/programme-electoral>.

